

تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تأجيل قرارات لجنة بازل 03

The implications of the Corona pandemic (Covid-19) on the postponement of the decisions of the Basel 03 Committee

د. قسوري إنصاف

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر - Insaf.guessouri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/31 تاريخ القبول: 2022/10/31

الملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى التعرف على قواعد ومعايير إتفاقية بازل 03 وما تضمنته من مقترحات تساهم في جعل النظم البنكية أكثر قدرة على تحمل الصدمات وتلافي الأزمات خاصة مع تداعيات جائحة كورونا، والإجراءات التي أعلنتها لجنة بازل لتخفيف من تداعيات هذه الجائحة شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 الجديدة أو ما يطلق عليه أحيانا بازل 4 حتى 1 جانفي 2023، وتمحورت الإشكالية حول ما أهم تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تأجيل مقررات لجنة بازل 03. والهدف من هذا البحث التركيز على التدابير التي وضعتها اللجنة للتخفيف من أثر الجائحة بهدف استمرار البنوك في الإقراض، وإستخدامنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال تحليل قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل 3، وتوصلنا إلى أنه تمّ إتخاذ مجموعة من برامج الضمان للقروض البنكية، بهدف إستمرار البنوك في الإقراض

الكلمات المفتاحية: بازل 03: تأجيل قرارات بازل 03: جائحة كورونا على بنوك.

Abstract:

The research paper aims to identify the rules and standards of Basel 03 and the proposals it contained that contribute to making banking systems more resilient to shocks and avoiding crises, especially with the repercussions of the Corona pandemic, and the measures announced by the Basel Committee to mitigate the repercussions of this pandemic mainly included delaying the implementation date. The new Basel 3 standards, or what is sometimes called Basel 4, until January 1, 2023, and the problem centered around what are the most important effects of the Corona pandemic (Covid-19) on postponing the decisions of the Basel 03 Committee, and the aim of this research is to focus on the measures put in place by the committee to mitigate the impact of the pandemic With the aim of banks continuing to lend, and we used the descriptive and

analytical approach, by analyzing the committee's decision to postpone the implementation of Basel 3 rules, and we concluded that a set of guarantee programs for bank loans had been adopted, with the aim of banks 'continued lending and reducing the ability of borrowers to fulfill their obligations to the banks

Keywords: Basel 03; Basel 03 decisions postponed; Corona pandemic on banks

مقدمة:

ركزت إصلاحات إتفاقية بازل 03 على تعزيز قواعد رأس المال والسيولة وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة، وعملت على تعزيز الإفصاح بالقوائم البنكية المالية وتضمنت الإتفاقية قواعد خاصة بعمل البنوك الكبيرة الحجم ذات التأثير العالي على الإقتصاد العالمي وذلك بسبب الإنتشار السريع للأزمات بين الدول عبر قنوات الإتصال الناتجة عن العولمة المالية، وتطمح إتفاقية بازل 03 التي طورتها لجنة بازل للرقابة البنكية إلى تعزيز صلابة الأنظمة البنكية من خلال معالجة العديد من العيوب والنقائص التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع البنكي في التعامل مع الضغوط الإقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية والإستقرار المالي والنمو.

إشكالية الدراسة:

إن مسابقة تطبيق مقررات إتفاقية بازل 3 من طرف دول العالم لا يعتبر خياراً، بل ضرورة ملحة فرضتها البيئة البنكية من خلال العمل على دمجها في التشريعات البنكية الوطنية ومن ثم التطبيق العملي لها على مستوى الأنظمة البنكية المحلية، وبسبب تفشي فيروس كورونا تمّ تأجيل تطبيق إتفاقية بازل 03 خاصة متطلبات رأس المال لمدة عام حتى 01 جانفي 2023 ما يطلق عليها "بازل 04".

ما هي أهم تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تأجيل مقررات لجنة بازل 03؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: الإجراءات التي إتبعها لجنة بازل للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا هو تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 إلى 01 جانفي 2023.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار صحة الفرضية تم الإعتماد وبشكل متكامل على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم إستخدامه عند التطرق للجوانب النظرية للدراسة وتحليل كل من المعايير الكمية التي جاءت بها إتفاقية بازل 3 ونتائج دراسة حالة النظام البنكي بعد جائحة كورونا وإستمرار البنوك في دعم النشاط الإنتاجي والصناعي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم المعايير الإحترازية القادرة على حماية البنوك والتي تمّ في شأنها إصدار إتفاقية بازل 03 كإطار دولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والنظام البنكي؛
- التعرف على أهم الآثار الإقتصادية والمالية التي تركزت على البنوك على إثر جائحة كورونا؛

- التركيز على التدابير التي وضعتها اللجنة للتخفيف من أثر الجائحة والذي من خلاله أدخلت العديد من الدول عدة تدابير دعم للتخفيف من الأثر المالي والإقتصادي للجائحة، ومن ضمنها مجموعة من برامج الضمان للقروض البنكية.

1- إتفاقية بازل 03 خلفية نظرية

جاءت معايير بازل 03 في ظل ثبوت عدم قدرة معايير بازل 02 لمواجهة المخاطر التي واجهت الأجهزة البنكية في كل مستوياتها بعد أزمة الرهن العقاري 2008، خاصة في حالة إرجاع أسباب الأزمة المالية العالمية إلى الممارسات البنكية غير الرشيدة في بنوك الدول المتقدمة إقتصاديا التي تسيطر على أسواق المال والنقد العالميين من خلال سيطرتها على المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

1-1 مفهوم قرارات لجنة بازل 03

* إنَّ إتفاقية بازل 03 هي جزء من جهود اللجنة المستمرة لتعزيز إطار التنظيم البنكي وتعميق الإصلاح البنكي، وقد أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 بعد إجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية وتمّ المصادقة عليها من مجموعة العشرين « G20 » في إجتماعهم في سينول العاصمة الكورية الجنوبية في 11- 12 نوفمبر 2010، والتي دخلت حيز التطبيق وفق برنامج مرحلي يمتد من 01 جانفي 2013 إلى 01 جاني 2019 وهي تركز بدرجة أساسية على الإتفاقية الدولية لقياس رأس المال لبازل 02، وتُلزم قواعد إتفاقية بازل 03 البنوك بتحسين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية بالمستقبل وبالتغلب بمفردها على الإضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن (الطاير، 30 مارس 2011، صفحة 14)،

* هدفت الإصلاحات المقترحة بموجب إتفاقية بازل 03 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الإقتصادية الدورية حيث أنَّ الإنتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل ويتطلب من البنوك الإحتفاظ بنسب عالية من رأس المال يتميز بنوعية جيدة. (فاطمة و صالح، سبتمبر 2013، صفحة 12)

* عبارة عن مجموعة من الوثائق صادرة عن لجنة بازل للرقابة والإشراف البنكي تتضمن حزمة من القواعد الإحترازية على المستويين الجزئي (البنوك) والكلي (النظام البنكي)، وأهم هذه الوثائق ما: (الحמיד، جوان 2018، صفحة 98)

■ الوثيقة الإستشارية الصادرة في ديسمبر سنة 2009 تحت عنوان "تعزيز صمود القطاع البنكي"؛

■ الوثيقة الاستشارية الصادرة في ديسمبر سنة 2009 تحت عنوان "الإطار الدولي لمخاطر السيولة، مقاييسها، معاييرها ومراقبتها"؛

■ إصدار النسخة النهائية للوثيقة الإستشارية المعنونة بتعزيز صمود القطاع البنكي السابق ذكرها في ديسمبر سنة 2010 تحت عنوان: "بازل 03: الإطار التنظيمي العالمي لصمود أكثر للبنوك والقطاع البنكي" والتي تمّ مراجعتها سنة 2011؛

■ إصدار النسخة النهائية للوثيقة الإستشارية المعنونة بـ: "الإطار الدولي لمخاطر السيولة، مقاييسها، معاييرها ومراقبتها" السابقة الذكر والتي تمّ إستبدالها بوثيقتين نهائيتين الأولى في جانفي سنة 2013 تحت عنوان: "بازل 03: نسبة تغطية السيولة وأدوات مراقبة مخاطر السيولة" والثانية في أكتوبر سنة 2014 تحت عنوان: "بازل 03: نسبة التمويل المستقر الصافية". (الحميد، جوان 2018، صفحة 109)

2-1- أهم المعايير المنصوص في إطار إتفاقية بازل 03

كما تتضمن مجموعة من المعايير المتفق عليها ضمن إتفاقية بازل 03 وهي خمسة معايير:

1-2-1- المعيار الأول: يركز على تحسين نوعية وبنية وتجانس وشفافية القاعدة الرأسمالية للبنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير موزعة من جهة أخرى مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير مقيدة بتاريخ إستحقاق أي الأدوات القادرة على إستيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على البنك

وأسقطت بازل 03 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة؛ (الراجعي، أكتوبر 2010، صفحة 01)

1-2-2- المعيار الثاني : التشديد على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات المالية وتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛ (حمو، 2015، صفحة 340)

1-2-3- المعيار الثالث : أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي Leverage « Ratio بسيطة وشفافة وغير مستندة إلى مخاطر لتكون بمثابة قياس تكميلي لمتطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر؛ (اتفاقية بازل 3، ديسمبر 2015)

1-3-3- أهم الإصلاحات والمعايير الإحترازية الجزئية والكلية الواردة في إتفاقية بازل 03 حملت إتفاقية بازل في طبعها الثالثة جملة من الإصلاحات والمعايير الإحترازية التي من شأنها أن تزيد من المتانة المالية للبنوك وتعزز من قدرتها على إدارة المخاطر، وتتمثل في :

1-3-1- الإصلاحات والمعايير الإحترازية الجزئية في إتفاقية بازل 03

الإحتراز الجزئي على مستوى البنوك فرادى، أي تعزيز الإحتراز على مستوى البنوك فرادى مما سيساعد على صمودها خلال فترات الضغط، وتتمثل هذه الإجراءات الإحترازية الجزئية:

1-1-3-1- تعزيز مستوى رأس المال وتحسين نوعيته: أدخلت إتفاقية بازل 03 تغييرات مهمة على متطلبات رأس المال بالبنوك بهدف الرفع من مستواه الكمي " الحد الأدنى + هوامش الحماية" والنوعي "إمتصاص الخسائر"، (إتفاقية بازل 3، ديسمبر 2015)

➤ تعزيز مستوى رأس المال: من خلال الرفع من نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

(بعزيز و مخلوفي ، جوان 2019، صفحة 81)

- إدخال تغييرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين مع بقاء نسبة الملاءة والتي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة للبنك وأصوله المرجحة بالمخاطر مساوية لـ 8%؛
- رفع نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي (Tier1) والتي تتكون من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) "النواة الصلبة"، ورأس المال الأساسي الإضافي (AT1) والتي كانت تمثل 4% من الأصول المرجحة بالمخاطر وفق معايير بازل 02 إلى 6%؛
- رفع نسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) من 2% حسب إتفاق بازل 02 إلى 4.5% لتحسين قاعدة رأس المال.
- تحسين نوعية رأس المال الرقابي: تهدف إتفاقية بازل 03 إلى تحسين نوعية وجودة رأسمال البنوك لتعزيز قدرتها على إستيعاب الخسائر من حيث أن: (بعزيز و مخلوفي ، جوان 2019، صفحة 83)
- الحصة الغالبة من الشريحة الأولى (Tier1) هي رأس المال الأساسي للأسهم العادية ويتم خصم منها العديد من البنود لتحسين نوعيتها كأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة والمساهمات؛
- تبسيط الشريحة الثانية لرأس المال (Tier2) بفئة واحدة منها وإلغاء الشريحة الثالثة من رأسمال؛
- تقييد الأدوات المالية المؤهلة في رأس المال الأساسي مع إستبعاد تدريجي من المنتجات المبتكرة، ومنه يصبح معدل الملاءة وفق إطار بازل 03 كما يلي:

$$8\% \leq \frac{(Tier2) + (Tier1)}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر (الائتمان + السوق + التشغيل)}} = \text{معدل الملاءة (Bale3)}$$

- 1-3-2- تغطية المخاطر: التأكيد على ضمان أخذ جميع المخاطر من أجل تحسين تغطيتها، على إعتبار أن النظام القائم على المخاطر أهمل خلال الأزمة 2008 عدد كبير

من العناصر الكبيرة لمراكز الميزانية وخارج الميزانية والمشتقات المالية، وعليه تمّ تعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لأجل تغطية المخاطر الناجمة عن التوريد والرفع من أوزان ترجيح المخاطر بالنسبة لعمليات إعادة التوريد ومطالبة البنوك بإجراء تحاليل إئتمانية أكثر صرامة للمنتجات المورقة محل التصنيفات الخارجية، وتحسين إدارة مخاطر الأطراف المقابلة والمتمثلة بالمخاطر الإئتمانية الناتجة عن العميل الذي يتعامل معه البنك من خطر عدم سداد الإلتزامات المترتبة عليه لدى البنك عند الإستحقاق

3-1-3-1- نسبة الرافعة المالية «Leverage Ratio»: بغية تلافي أثر تخفيض الرافعة المالية الذي بينته أزمة 2008 ببيع البنوك لبعض موجوداتها بعد مطالبة المودعين بأموالهم، مما جعل أسعار موجوداتها تنخفض بشكل كبير ما نتج عن خسائر أثرت على رؤوس الأموال، وقامت لجنة بازل بإدخال معيار نسبة الرافعة المالية ليكون مقياس داعم ومكمل لمتطلبات رأس المال القائم على أساس المخاطر وليعمل على التخفيف من خطر إرتفاع مديونيات البنوك على زعزعة الإستقرار المالي والإقتصادي بفعل عمليات تخفيض الرفع المالي، ويتم حسابها على أساس المعادلة: (فاطمة و صالح، سبتمبر 2013، صفحة 8)

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{مقياس رأس المال (رأس المال الشريحة الأولى Tier1)}}{\text{(مقاييس التعرض) التعرضات خارج وداخل الميزانية}} < 3\%$$

3-1-3-4- إدارة السيولة: بالنظر إلى بروز أهمية السيولة في إدارة النظام البنكي والحفاظ على إستقراره أدخلت اللجنة في الإتفاقية معايير جديدة لإدارة السيولة، تمثلت في:

■ معيار نسبة تغطية السيولة «LCR»: يهدف إلى ضمان أنلدى البنك مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) وتتكون من النقد والأصول التي يمكن تحويله إلى نقد إما بخسارة قليلة أو دون خسارة في الأسواق الخاصة لتغطية إحتياجات

السيولة خلال فترة 30 يوم، ويجب أن لا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال 100%.

$$100\% \leq \frac{(HQLA) \text{ الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30 يوم}} = \text{نسبة تغطية السيولة}$$

معيّار نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): يهدف إلى تعزيز قدرة البنوك في تمويل أصولها أو توظيفها من مصادر تمويل مستقرة تمتد لسنة كاملة، وضعت اللجنة هذه النسبة لمواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الأجل وعدم انسجام هيكل تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات من خلال حث البنوك على إستخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الأجل لمدة سنة على الأقل لتغطية التوظيفات بالأصول وأي مطالبات تمويلية تنتج عن الإلتزامات خارج الميزانية، ما يمنع البنوك من الإفراط في الإعتماد على مصادر تمويل السيولة قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل ويساعدها على هيكلة الأموال لديها (بعزيز و مخلوفي، جوان 2019، صفحة 83)، وتحسب النسبة:

$$100\% \leq \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح (ASF)}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب (RSF)}} = \text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)}$$

1-3-5-1 - إدارة ومراقبة المخاطر: بالنظر إلى نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر خلال الأزمة المالية 2008 والتي كانت أحد الأسباب في إفلاس العديد من البنوك، قامت اللجنة بتحسين إدارة ومراقبة المخاطر في بيئة من الابتكار المالي المستمر والسريع من خلال: (نجار، 2013، صفحة 270)

- إعادة تقييم الدعامة الثانية الخاصة بالمراجعة الرقابية في جويلية 2009، لمعالجة أوجه القصور التي ظهرت في ممارسات إدارة المخاطر بخصوص مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر، إدارة تركيزات المخاطر، الممارسات السليمة للمكافآت؛
- إصدار توصيات "المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة وفقاً لأفضل الممارسات" في سبتمبر 2008، والتي تضمنت 17 مبدأً لإدارة مخاطر السيولة في البنوك؛

■ إصدار توصيات "الإرشادات الإشرافية لممارسات المؤسسات المالية بالقيمة العادلة" لتحسين التقييم الإحترازي لممارسات تقييم المؤسسات في أبريل 2009؛

■ نشر مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة في البنوك ضمن الوثيقة المعنونة "مبادئ تعزيز حوكمة الشركات" في أكتوبر 2010.

1-3-1-6- إنضباط السوق : من أجل تقييم متطلبات دعامة إنضباط السوق جويلية 2009 والتي شملت مراجعة متطلبات التعرض لعمليات التوريد ودعم هياكل خارج الميزانية للبنوك، قررت : (بن مويضة و بورنان، 2018، صفحة 14)

■ تأكيد اللجنة على أن تفصح البنوك في موقعها الإلكتروني على خصائص الأدوات المكونة لرأس المال الرقابي؛

■ أصدرت لجنة بازل جملة من الوثائق لتعزيز و إنضباط السوق منها: وثيقة "متطلبات الإفصاح المتعلقة بمكونات رأس المال" في جوان 2012 ، وفي جانفي 2014 وثيقتان بعنوان "معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة" وأخرى بعنوان "متطلبات الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية في إطار بازل 03"، إضافة إلى وثيقة "مراجعة معايير متطلبات الإفصاح الخاصة بالركيزة الثالثة" جوان 2014.

1-3-2- الإصلاحات والمعايير الإحترازية الكلية في إتفاقية بازل 03

أكدت لجنة بازل على إتخاذ تدابير إحترازية كلية أوسع نطاقاً للحد من التقلبات الدورية وزيادة مرونة مقاومة النظام البنكي، وفي هذا الإطار نصت إتفاقية بازل 03 على إستخدام مكونات النواة الصلبة في بناء بعض الهوامش لرأس المال لتجنب الوصول إلى الحدود الدنيا المطلوبة وإستخدامها في تغطية الخسائر التي قد تحدث بالمستقبل، وتمثل هذه الهوامش: (مصطفى، 2015، صفحة 158)

1-2-3-1 هامش رأس المال لأغراض الحماية : يتم تكوينه من خلال الفترات الطبيعية، ويضاف إلى الحد الأدنى الذي يمكن تعبئته لإمتصاص الخسائر في أوقات الضغط المالي

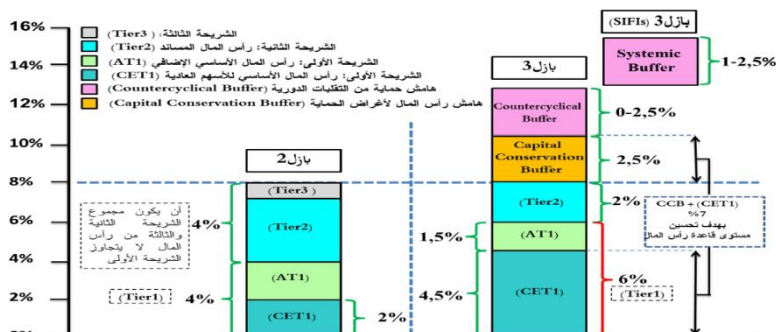
والإقتصادي كما يسهم الهامش في تحقيق تخفيض التقلبات الدورية بالنظام البنكي والنظام المالي ككل، تبلغ نسبته 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر ويتم إعتماده من مكونات النواة الصلبة خلال أربع سنوات بدءاً من 2016 ونسبة 6.25% سنوياً من الأصول المرجحة بالمخاطر الأمر الذي سيرفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية من 4.5% إلى 7% من الأصول المرجحة بالمخاطر ورفع إجمالي رأس المال من 8% إلى 10.5% ويفترض إلزام البنوك بهذا الهامش بحلول 2019.

1-2-3-2-هامش حماية ضد التقلبات الدورية: يتم بناؤه في حدود (0%-2.5%) تدريجياً من مكونات النواة الصلبة (CET1) خلال أربع سنوات بدءاً من 2016 ونسبة 0.625% سنوياً من الأصول المرجحة بالمخاطر حتى بداية 2019، مما يجعل إجمالي رأس المال الرقابي يصل إلى حدود 13%، وتهدف اللجنة إلى ضمان متطلبات رأس المال في القطاع البنكي للبيئة المالية الكلية التي تعمل فيها البنوك، والتخفيف قدر الإمكان من النمو المفرط في الائتمان.

1-2-3-3-هامش مواجهة مخاطر النظام (Systemic Buffer): لمواجهة المخاطر النظامية ترى لجنة بازل أنه يجب على المؤسسات ذات الأهمية النظامية ¹² (SIFIs) بناء هامش لمواجهة مخاطر النظام في حدود (1%-2.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر من أجل إمتصاص المخاطر المرتبطة بحجم هذه المؤسسات وتلتزم البنوك بهذا الهامش بحلول 2019.

¹² -SIFIs : Systemically Important Financial Institution.

الشكل : نسب هيكل رأس المال وفق إتفاقية بازل 03 مقارنة مع إتفاقية بازل 02.



المصدر: بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، "إرساء معايير إتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية:

دراسة حالة الجزائر"، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، ص. 83.

2- تأثيرات جائحة كورونا على النظام البنكي العالمي الأوروبي، الأمريكي، والبنوك العربية

توقع البنك الدولي أنّ تحدث جائحة كورونا صدمة سريعة وقوية وسيحدث إنكماش بـ 5.2% في الإقتصاد العالمي خاصة مع إتباع إجراءات الإغلاق على مستوى دول العالم، مثل ذلك أشدّ كساد منذ الحرب العالمية الثانية مرجحاً إنكماش النشاط الإقتصادي بالإقتصاديات المتقدمة بنسبة 7% في 2020 في الطلب والعرض المحليين والتجارة والتمويل.

2-1- تأثير جائحة كورونا على النظام البنكي الأوروبي

إنّ الذي يقوي أرضية البنوك الكبرى حول العالم لمواجهة تداعيات كورونا، هو أنّها ركزت بعد فقاعة الرهن العقاري 2008 على تكديس رؤوس الأموال لديها ويرى بنك التسويات الدولية وهو بمثابة البنك المركزي للبنوك المركزية حول العالم أنه بين 2011 و 2019 استطاع أكثر من 100 بنك بالعالم زيادة حجم الأموال الخاصة بنسبة 98% ما يعادل 2000 مليار يورو وفي أوروبا ولتقييم مستوى كلفة المخاطر يقوم كل بنك بإختيار سيناريو مع معطيات مختلفة تتناسب مع سياسته البنكية مبنية على عدة عوامل منها

تقديرات الناتج البنكي الصافي وقدرته على إستيعاب الصدمة، وكل الإحتمالات أخذت في الإعتبار نوعاً معيناً من الشركات التي تحتاج إلى تمويل خلال أزمة كورونا وبالأخص الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم، وبعد ظهور فيروس كورونا المستجد بأسابيع قليلة قامت عدة بنوك أوروبية شهيرة بالإعلان عن تخصيصها حجم من الأموال لمواجهة الوباء، وقال بنك باركليز البريطاني إنه خصص لمواجهة الأزمة الصحية حوالي 2.4 مليار يورو، أيضاً البنك الإسباني سانتاندر الذي كشف عن وضع 1.6 مليار يورو للمهمة ذاتها، وسوسيتيه جنرال الذي خصص 3.5 مليار يورو كسيناريو لمواجهة الوباء، وقد يصل الحجم إلى 5 مليارات في حال طالت الأزمة. (إتحاد المصارف العربية، 20-09-2020)

2-2- تأثير جائحة كورونا على النظام البنكي الأمريكي

البنوك الأمريكية تواجه أزمة كورونا الصحية مع أرضية أقوى من تلك الأوروبية لأنها وقبل نشوب تداعيات الأزمة الصحية على الإقتصاد الأمريكي، تتمتع بمسائل إيجابية غير متوفرة لدى بنوك أوروبا، نذكر منها أن جداولها المالية ذات ربحية عالية وإستفادات من تقلبات السوق المالية من النصف الثاني من مارس 2020، أي بداية إشتعال كورونا في أميركا، كما تتمتع بنوك الولايات المتحدة بهوامش تمويل وبيع أفضل من التي تحققها بنوك الإتحاد الأوروبي في الإجمال، حيث لا زالت بنوك الإتحاد الأوروبي تحت ضغط فوائد بنكية متدنية وما دون الصفر أحياناً، في حين أن بنوك الولايات المتحدة شهدت إرتفاعاً بمعدلات الفائدة العام الماضي قبل أن تعود للهبوط تحت ضغط من الرئيس دونالد ترامب وفيروس كورونا المستجد. أضف إلى ذلك، فإن البنوك الأمريكية قامت بتحقيق مخزون مالي عالٍ منذ الفصل الأول من العام 2020، أي قبل بروز الوباء العالمي في الولايات المتحدة في ظل معدلات بطالة مرتفعة وأسعار نفط متدنية وتدنٍ في العجلة الإقتصادية.

فالبنوك الأميركية قياساً بزميلاتها الأوروبية تتمتع أيضاً بتشريعات أفضل من تلك السائدة في الاتحاد الأوروبي عموماً وتستطيع تحقيق ربحية بشكل أسهل ومع ذلك بيّنت التقارير الداخلية أن أرباح البنوك مثل مورغان ستانلي وبنك أوف أميركا وسي تي غروب وغولدمان ساكس وغيرها من البنوك الشهيرة تبخرت، وفي مثل هكذا ظروف تتراجع الزبائن عن طلب القروض، وكذلك الأمر تتردد البنوك في الإقراض والجميع يريد الابتعاد عن المخاطر. (أحمد السيد، 2020)

2-3- تأثير جائحة كورونا على النظام البنكي العربي

تشير قاعدة بيانات اتحاد المصارف العربية إلى أن الموجودات المجمعة للقطاع البنكي العربي بلغت حوالي 3.71 ترليون دولار في نهاية العام 2019، بزيادة حوالي 7.1% عن نهاية العام 2018، وأصبحت بالتالي تشكل حوالي 137% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي وبلغت الودائع المجمعة للقطاع البنكي العربي حوالي 2.34 ترليون دولار، محققة نسبة نمو حوالي 5.6%، وبلغت حسابات رأس المال حوالي 432 مليار دولار، مسجلة نمواً بحوالي 7.5% عن نهاية 2018، كما تشير التقديرات إلى أن حجم الإئتمان الذي ضخه القطاع البنكي في الإقتصاد العربي حتى نهاية 2019 قد بلغ حوالي 2 ترليون دولار، وهو ما يشكل نحو 75% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، محققاً نسبة نمو حوالي 7% عن نهاية العام 2018. (اتحاد المصارف العربية، 20-09-2020)، بعد تفشي فيروس كورونا المستجد "Covid – 19" في العالم، إنصبت إهتمامات البنوك المركزية العربية على إتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لتخفيف أثر إنتشار الفيروس على البنوك من جهة وعلى عملائها من جهة أخرى، حيث إتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية والإستعدادات الطارئة في المجالات المالية والبنكية والنقدية لتخفيف آثار إنتشار الفيروس على مختلف القطاعات الإقتصادية والأسواق المالية، ومن بين هذه الإجراءات الموافقة على إعادة هيكلة أو تأجيل التمويل المقدم إلى العملاء دون رسوم

إضافية، وكذلك تقديم التمويل الضروري لعملاء القطاع الخاص الذين فقدوا وظائفهم. وبالتوازي، وإطلاق برامج تحفيزية تستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الإقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات تهدف إلى تمكين القطاع. كما لجأت بعض البنوك المركزية إلى وضع حدّ يومي مؤقت لعمليات السحب والإيداع النقدي بفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي وذلك بهدف الحد من مخاطر إنتشار الفيروس وتأجيل الإستحقاقات الإئتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق أية غرامات على التأخر في السداد.

3- تدابير لجنة بازل للتخفيف من أزمة كورونا على القطاع البنكي العالمي

وضعت لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك بتاريخ 07 أفريل 2020 تدابير إضافية للتخفيف من أثر فيروس كورونا في النظام البنكي العالمي، وهو ثاني تعديل تأخذه اللجنة التابعة لبنك التسويات الدولية منذ 30 مارس 2020 وتدعم التدابير الجديدة تقديم البنوك قروضا للإقتصاد الحقيقي وتوفير قدرة تشغيلية إضافية للبنوك والمشرفين للإستجابة للأولويات الفورية للإستقرار المالي، وهي تكمل التدابير السابقة التي نشرتها هيئة الرقابة التابعة للجنة، ومجموعة محافضي البنوك المركزية، وكانت الحكومات قد إتخذت عدة تدابير دعم إستثنائية للتخفيف من الأثر المالي والإقتصادي لفيروس كورونا، بما في ذلك حزمة من برامج الضمانات الحكومية للقروض البنكية، وتهدف هذه التدابير إلى ضمان أن تواصل البنوك إقراض الأسر المعيشية والأعمال التجارية والتخفيف من الآثار السلبية للفيروس في الإقتصاد (الجميل، 2020)، وتوفر التعديلات مرونة أكبر في تقرير إذا ما كان ينبغي التدرج في أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على رأس المال التنظيمي وكيفية ذلك، وإتفقت اللجنة والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على تأجيل مرحلي التنفيذ النهائيين لإطار متطلبات هامش خسائر الإعتمادات لمدة عام واحد من الفاتح سبتمبر 2021 إلى الشهر

ذاته في سنة 2022، وستجري اللجنة عملية التقييم السنوي للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية لعام 2020 كما كان مقررا، إستنادا إلى بيانات نهاية عام 2019. وقررت اللجنة أيضا تأجيل تنفيذ الإطار المنقح للمجموعة المالية لمدة عام واحد، من 2021 إلى 2022، وستوفر هذه التعديلات قدرة تشغيلية إضافية للبنوك والمشرفين في المرحلة الراهنة.

وقررت اللجنة أيضا بأنه ينبغي للبنوك أن تستخدم الموارد الرأسمالية لدعم الإقتصاد الحقيقي وإستيعاب الخسائر، وقالت "إنها تواصل تقييم آثار الوباء بالتنسيق مع "مجلس الإستقرار المالي"، وهو إحدى الجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى في الإصلاح البنكي كان قد أنشئ في إجتماع مجموعة العشرين في لندن في أبريل 2009، خلفا لـ"منتدى الإستقرار المالي" الذي أنشئ عام 1999 بمبادرة من مجموعة السبع، ولجنة بازل هي واضع المعايير العالمية الرئيسة للتنظيم التحوطي للبنوك وتوفر منتدى للتعاون في المسائل الإشرافية البنكية، وتتمثل ولايتها في تعزيز تنظيم البنوك والإشراف عليها وممارساتها في جميع أنحاء العالم، بهدف تعزيز الإستقرار المالي و تقديم اللجنة تقاريرها لمجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الإشراف، وتسعى إلى الحصول على موافقتها على القرارات الرئيسة ولا تملك اللجنة أي سلطة رسمية فوق السلطات الوطنية ولا تتمتع قراراتها بقوة قانونية بل إن اللجنة تعتمد على إلزامات أعضائها بتحقيق قراراتها.

4- الآثار المترتبة على الإجراءات التي أعلنتها لجنة بازل 03 للتخفيف من تداعيات أزمة كورونا

أعلنت لجنة بازل لتخفيف تداعيات الفيروس على البنوك والتي شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 03 الجديدة أو ما يطلق عليها بازل 04 خاصة لمتطلبات رأس المال لمدة عام حتى جانفي 2023 : (www.bankygate.com، 2020)

■ يمنح قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل 03 البنوك والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للآزمة الناتجة عن الفيروس ما يخفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض البنوك وتحرير قدرتها التشغيلية؛

■ ولتعزيز إحتياطات البنوك الأوروبية قام البنك المركزي الأوروبي بإعادة توصيته للبنوك بشأن توزيع عدم دفع أسعار الفائدة وإعراق الأسواق بالسيولة دون تمييز، أعلن البنك المركزي الأوروبي توفير أموال جديدة لفتح تسهيلات إقراض موجهة للصناعات التي تضررت بشدة من الجائحة ولمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف المساهمة في تحقيق إستقرار الإنتاج والعمالة وإنفاق المستهلكين؛

■ كما بدأت الجهات الرقابية الأوروبية بالتساهل في بعض معايير السيولة والملاءة والمخصصات والمعايير الرقابية لتشجيع البنوك على إقراض القطاعات المأزومة، أما بالنسبة للإحتياطي الفيدرالي الأمريكي فقد ضَخَّ حوالي 92 مليار \$ من السيولة الجديدة للبنوك ما رفع الأموال التي يمكن إقراضها بحوالي 80 مليار \$، كما قام بنك اليابان المركزي بزيادة شراء السندات الحكومية في محاولة للحفاظ على السيولة في السوق؛

■ قام مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض الفوائد في 2020 وهو الخفض الأول منذ الأزمة المالية 2008، كما تبعه بنك كندا المركزي بتخفيضه للفائدة بمقدار 50 نقطة بهدف دفع نشاط الإقراض وإعتمد البنك المركزي الهندي تفعيل عمليات إعادة الشراء (الريبو) طويلة الأجل وخفض أسعار الفائدة وقد توقع البنك المركزي الهندي أن ضخ هذه الأموال الجديدة مساعد لتحقيق الإستقرار في الأسواق وتشجيع الإقراض البنكي، بما يصل إلى 13.6 مليار \$ من خلال إعادة الشراء، كما إستخدمت الصين أدوات مماثلة ضخَّت 173 مليار \$ في أسواقها عبر إتفاقيات إعادة شراء السندات والتي ترافقت مع خفض البنك المركزي الصيني سعر الريبو لزيادة نشاط الإقراض؛

■ كما أعلن صندوق النقد الدولي تقديم حزمة إغاثة بقيمة 50 مليار \$ للدول لمساعدتها في جهود مكافحة الجائحة منها 10 مليارات \$ بشكل قروض بتكلفة صفر \$، وتستهدف الحزمة الدول الأقل دخلا والدول النامية، حيث يمكن للدول المؤهلة لهذا القرض أن تتقدم مباشرة دون الحاجة إلى وجود برنامج مسبق مع الصندوق.

5- الإنعكاسات الجانبية على تأجيل قرارات لجنة بازل 03 للمحافظة على سلامة

النظام البنكي العالمي خلال أزمة فيروس كورونا (توبياس وأديتا، 2020)

5-1- عدم تغيير القواعد : فتغيير القواعد أثناء الأزمة سيتسبب على الأرجح في زيادة الإرتباك والأمر كذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على إستمرارية العمليات الجارية، نظرا لزيادة صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بُعد؛

5-2- إستخدام الهوامش الوقائية : على جهات التنظيم البنكي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة إستخدام احتياطات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض البنكية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك فقد قامت البنوك بتكوين هذه الإحتياطات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير من معايير بازل للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة وخسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض؛

5-3- تشجيع تعديل القروض : ينبغي للمراقبين توخي الوضوح في إبلاغ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات إستباقية لإعادة جدولة حافطة قروضها بالنسبة للمقترضين والقطاعات الأشد تضررا من هذه الصدمة الحادة، وإن كانت مؤقتة وينبغي لهم كذلك تذكير البنوك بتوخي المرونة في إدارة مخاطر الإئتمان والمعايير المحاسبية لإنخفاض قيمة الأصول في مثل هذه الظروف، وقد بادرت الأجهزة المحاسبية بتقديم توضيحات مفيدة

لمدقي الحسابات عما يمكن أن تكون عليه صورة هذه التعديلات بمجرد بدء الإقتصاد في التعافي؛

4-5- عدم إخفاء الخسائر: على البنوك والمستثمرين وحملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب تحمل الخسائر والشفافية تساعد في تهيئة جميع الأطراف المعنية، بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة إستجاباتهم مثلما تؤكد حدوثه أثناء أزمة عام 2008؛

5-5- إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم : للمساعدة في زيادة الشفافية الكلية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، بما في ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة، وإعانات الدعم على نحو يتجاوز أي توجيهات حالية في إطار إتفاقية بازل المعني برأس المال

5-6- تعزيز التواصل: تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك، خاصة في هذا الوضع غير المسبوق من مزاولة العمل عن بُعد مع الزملاء والعملاء والمراقبين وبينما يزداد عادة الإهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، مثل السيولة ومراكز الدائنين، فمن المعقول التفاوضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية؛

5-7- التنسيق عبر الحدود : الأعمال البنكية هي أعمال ذات طابع عالمي وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساسي، فهذه الأزمة ستنتهي في نهاية المطاف وأثارها ستستغرق بعض الوقت حتى تنحسر، ولكن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي ونزاهته وتعكف الهيئات الدولية مثل "مجلس الاستقرار المالي" و "لجنة بازل للرقابة البنكية" على العمل الدؤوب لمجرد تحقيق هذا الأمر.

6- السياسات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا: مؤشرات الأسواق المالية، أسعار الفائدة، السندات المضادة للجائحة وحزم الإغاثة

بمجرد إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباء عالمي، قامت المنظمة بالتعاون مع مؤسسات أعمال خيرية بإنشاء صندوق الإستجابة التضامنية " Solidarity Response Fund " لمساعدة الدول الأعضاء للأفراد والشركات والمؤسسات للمساهمة بشكل مباشر فيه في جهود الإستجابة العالمية، ومنها:

* أهم مؤشرات الأسواق المالية الأوروبية في ظل إنتشار جائحة كورونا: فرض إنتشار الوباء على البلدان الأوروبية إغلاق بعض المصانع و منع السفر وقطع سلاسل التوريد من الصين، ما أثرّ على تراجع الأسواق المالية بـ 40% بإنخفاض كل المؤشرات الرئيسية.

جدول 1: حركة المؤشرات الرئيسية للأسواق المالية الأوروبية ماي 2020

الدول	إسم المؤشر	% التغير	نظرة عن السوق
ألمانيا	داكس	-1.65%	96.67% إنخفاض أسهم
فرنسا	كالك 40	-1.59%	72.50% إنخفاض أسهم
إسبانيا	أيبكس 35	-1.77%	74.29% إنخفاض أسهم
بريطانيا	بريطانيا 100	-2.48%	83.84% إنخفاض أسهم
إيطاليا	إيطاليا 40	-0.83%	77.50% إنخفاض أسهم

المصدر: كشيدة فضيلة، أثر جائحة فيروس كورونا على الأسواق المالية العالمية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد

06، العدد 10، جوان 2020، ص 385

* أهم مؤشرات الأسواق المالية الأمريكية في ظل إنتشار جائحة كورونا: خفض الإحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 0.50% مما نتج تراجع بالعقود الآجلة الأمريكية لأدنى مستوى لها.

جدول 2: حركة المؤشرات الرئيسية للأسواق المالية الأمريكية ماي 2020

الدول	المؤشر	% التغير	انخفضت اسهم
و م أ	داو جونز	-0.07%	56.67% ارتفعت اسهم
و م أ	إس أند بي 500	-10.48%	85.44% انخفضت اسهم
كندا	إس أند بي كندا	-0.46%	56.52% انخفضت اسهم
البرازيل	مؤشر بوفيسبا	+0.52%	54.67% انخفضت اسهم

المصدر: كشيدة فضيلة، أثر جائحة فيروس كورونا على الأسواق المالية العالمية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 10، جوان 2020، ص 387

***الحزم التحفيزية (حزم الإغاثة):** إنّ أغلب الحزم التحفيزية المالية التي أعلنها الدول منها مجموعة العشرين، الاتحاد الأوروبي، بعض دول إفريقيا، دول أمريكا، دول مجموعة البنك الإسلامي للتنمية... تمّ توجيهها لتقوية برامج الحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية المباشرة لدعم الأسر ودعم برامج الضمان الاجتماعي والضمان الصحي. كما أعلن صندوق النقد الدولي حزمة تدخلات بقيمة تريليون \$، قدمها لدوله الأعضاء منخفضة الدخل، والأسواق الناشئة تشمل تدخلات بـ 10 مليار \$ كقروض بفائدة صفرية للدول أشدّ فقرا من خلال تسهيل الإئتمان السريع، كما أعلنت مجموعة البنك الدولي في 17 مارس 2020 عن حزمة تمويلية لدعم الأعضاء بـ 14 مليار \$ كما ساهمت محفظة الإقراض بـ 02 مليار \$. (المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 28-09-2021)

***تخفيض معدلات الفائدة:** عملت البنوك المركزية العالمية على تخفيض معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي على السياسة النقدية بنصف نقطة مئوية في 03 مارس 2020، كما إعتد البنك المركزي الأوروبي على عمليات التسيير الكمي وضخ أموال من خلال التوسّع في شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو مما عزّز من السيولة البنكية وشجّع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإقراض بأسعار فائدة تسييرية.

* أما على صعيد القطاع النقدي والبنكي العربي: لجأت العديد منها إلى أدوات السياسة النقدية لتوظيف عمليات السوق المفتوحة كما استخدمت دول أخرى نسبة الإحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة البنوك التجارية على منح التمويل خاصة القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة العاملة خاصة بالمجال الصحي (الوليد أحمد طلحة ، أبريل 2020 ، صفحة 24)

* **سندات كورونا:** ساعدت تلك السندات المرتبطة بجائحة "كوفيد-19" والتي تندرج ضمن السندات الإجتماعية الموجهة أساسا لدعم خدمات الرعاية الصحية وإتاحة التمويلات لتطوير لقاح مضاد للفيروس، كم أعتبر برنامج شراء السندات الطارئ لمواجهة آثار الجائحة والذي يعدّ برنامج إستثنائي إعتمده البنك المركزي الأوروبي سيقوم بموجبه بإعادة شراء ما يوازي 1850 مليار يورو من ديون الدول والمنشآت في منطقة اليورو في الأسواق.

الخاتمة: إن الإجراءات التي أعلنتها لجنة بازل لتخفيف من تداعيات هذه الجائحة على القطاع البنكي شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 الجديدة أو ما يطلق عليه أحيانا بازل 4 حتى 1 يناير 2023، وتوصلنا إلى أنه تمّ إتخاذ مجموعة من برامج الضمان للقروض البنكية، بهدف إستمرار البنوك في الإقراض وتخفيف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للبنوك لمواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد وتأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 إلى 01 جانفي 2023 وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية محل الدراسة. وتوصلنا إلى جملة من النتائج لعل أهمها:

■ إنّ مقررات لجنة بازل 03 عبارة عن مجموعة من المعايير الإحترازية الجزئية والكلية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تسعى من خلالها إلى تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك، ما يؤدي إلى تحسين قدرة النظام البنكي على إستيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط الإقتصادية والمالية والحد من خطر إمتدادها إلى الإقتصاد الحقيقي؛

- تعمل بازل 03 على تحسين قدرة القطاع البنكي على إحتواء الصدمات الناشئة عن الضغوطات المالية والإقتصادية وتخفيض مخاطر إنعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الإقتصادي الحقيقي؛
- يتحرك المراقبون المصرفيون حالياً لمواجهة هذا الوضع المتسارع والإستثنائي مع جائحة كورونا، فلا بد أن يحشد هؤلاء المراقبون ما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للإستجابة للكوارث الطبيعية، وأحداث المخاطر التشغيلية، ونوبات الضغوط البنكية؛
- تواصل اللجنة رصد آثار فيروس كورونا المترتبة على البنوك، وتنسيق إستجابتها بنشاط مع مجلس الإستقرار المالي وغيره من هيئات وضع المعايير، وقالت "إنه ينبغي للبنوك والمشرفين أن يظلوا يقظين في ضوء الطبيعة السريعة التطور لوباء كورونا، لضمان أن يظل النظام البنكي العالمي قادراً على الصمود مالياً وتشغيلياً".

المراجع:

1. أحمد حميد الطائر. (30 مارس 2011). نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في 2011. الإمارات : جامعة الشارقة .
2. بوشمة عبد الحميد. (جوان 2018). مقررات إتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية-دراسة حالة الجزائر والأردن. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.
3. حياة نجار. (2013). إتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير .
4. رحال فاطمة ، و مفتاح صالح. (سبتمبر 2013). تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي. المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي.
5. سعيد بعزيز، و طارق مخلوفي . (جوان 2019). إرساء معايير إتاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر. مجلة المهمل الإقتصادي
6. محمد حمو. (2015). إدارة مخاطر المنظومة المالية الإسلامية في ظل تبني معايير بازل 3. Islamic Finance: General
7. بوبكر مصطفى. (2015). الإستقرار المالي في إطار مقارنة الإحتراز الكلي: حالة النظام المصرفي الجزائري. تأليف أطروحة دكتوراه علوم التسيير . الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
8. مسعود بن مويضة ، و مصطفى بورنان. (24-25 أكتوبر، 2018). تكييف تشريعات القواعد الإحترازية للبنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات بازل 03. الملتقى الدولي الخامس: إنعكاسات تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الإستقرار المالي بالجزائر .
9. www.bankygate.com . (23 08، 2020).
10. إتحاد المصارف العربية. (20-09-2020). تأثير كورونا المستجد على القطاع المصرفي البنوك العالمية تواجه أزمة غير مسؤولية عنها. تم الاسترداد من uabonline.org/ar.
11. إتفاقية بازل 3. (ديسمبر 2015). نشرة إضاءات مصرفية. الكويت: معهد الدراسات المصرفية.
12. أحمد السيد. (08 07، 2020). كيف أثر فيروس كورونا على القطاع المصرفي العالمي . تم الاسترداد من www.alroeya.com.
13. أدريان توبياس ، و نارابن أديتيا. (29 08، 2020). سلامة النظام البنكي العالمي غمار أزمة فيروس كورونا. تم الاسترداد من www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/31/blog